الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/CONF.84/PC/8
22 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني
بالسكان والتنمية
الدورة الثانية
١٠ - ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للمؤتمر

توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالنمو السكاني والهياكل الديموغرافية

تقرير الأمينة العامة للمؤتمر

موجز

استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣/١٩٩١، عُقد اجتماع فريق الخبراء المعني بالنمو السكاني والهياكل الديموغرافية في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ كجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤. وتعرض في هذا التقرير النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء لكي تنظر فيها اللجنة التحضيرية للمؤتمر في سياق استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان. وقام فريق الخبراء بدراسة الآثار بالنسبة للسياسة العامة التي يمكن استخلاصها من البنيان الراهن للمعرفة المحصلة عن الصلات المتشابكة بين النمو السكاني، والهيكل الديموغرافي المتغير، وأنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكان المنظور الأساسي في المداولات هو أهداف خطة العمل العالمية للسكان واتخاذ تدابير محددة للسياسة تساعد على تحقيق تلك الأهداف. وتعالج التوصيات إدماج وضع السياسات والتخطيط في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والبيئة والسكان؛ والبحوث والتعليم وخلق الوعي؛ والتعاون الدولي.

* E/CONF.84/PC/3/Rev.1.

050593 220493 93-16635

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ -٧	٣
ألف - معلومات أساسية	١ -٣	٣
باء - البيانات الافتتاحية	٤ -٧	٣
أولا - موجز الورقات والمناقشة	٨ -٥٦	٤
ألف - النمو السكاني والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية	١٣-١٦	٦
باء - مجابهة الفقر في البلدان النامية	١٧-٢٤	٧
جيم - الأثر الديموغرافي لأنماط التنمية	٢٥-٣٠	٩
دال - التحولات الديموغرافية والصحية	٣١-٣٨	١٠
هاء - نمو السكان والعمالة	٣٩-٤٢	١٣
واو - التغيرات الاجتماعية والمسنون في البلدان النامية	٤٣-٥١	١٤
زاي - التنمية الاجتماعية والشيخوخة في البلدان النامية	٥٢-٥٦	١٦
ثانيا - التوصيات		١٧
ألف - ديباجة		١٧
باء - التوصيات		١٨

مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، عقد مؤتمر دولي معني بالسكان والتنمية تحت رعاية الأمم المتحدة وقرر أن يكون الموضوع العام للمؤتمر هو السكان، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة. وأذن المجلس للأمينة العامة للمؤتمر أن تعقد ستة اجتماعات لأفرقة الخبراء كجزء من الأعمال التحضيرية.

٢ - وعملا بذلك القرار، عقدت الأمينة العامة للمؤتمر اجتماع فريق الخبراء المعني بالنمو السكاني والهياكل الديموغرافية في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقامت شعبة السكان في ادارة التنمية الاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتنظيم الاجتماع وذلك بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وكان من المشاركين، الذين مثلوا مناطق ديموغرافية وتخصصات علمية ومؤسسات مختلفة، ١٥ خبيرا دعتهم الأمينة العامة للمؤتمر بصفتهم الشخصية؛ وممثلو مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، واللجان الاقليمية الخمس، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي. ومثلت أيضا المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التالية: لجنة الاتحادات الأوروبية، ومجلس اوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان، ومجلس السكان. ومُثل أيضا المعهد الدولي للشيخوخة والمؤتمر الدولي المعني بشيخوخة السكان بجامعة الولاية في سان دييغو.

٣ - وكأساس للمناقشة، قام ١٤ خبيرا باعداد ورقات بشأن بنود جدول الأعمال. وأعدت ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وثيقة معلومات أساسية للاجتماع، معنونة "النمو السكاني والتغييرات في الهيكل الديموغرافي: الاتجاهات والتنوع". وقدم مذكرات تتعلق بالمناقشة كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية لاوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، والمعهد الدولي للشيخوخة، والأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بشيوخة السكان في جامعة سان دييغو.

باء - البيانات الافتتاحية

٤ - أدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد جيرار مورو مدير ادارة السكان والهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية والادماج، بالنيابة عن حكومة فرنسا، والدكتورة نفيس صديق الأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛ والسيد شونيشي إينوي نائب الأمينة العامة للمؤتمر.

٥ - وأشار السيد مورو الى أنه في وقت انعقاد المؤتمر العالمي للسكان لعام ١٩٧٤ دارت المناقشة حول مسألة ما اذا كانت التنمية الاقتصادية هي شرط أساسي للسياسات السكانية الناجحة أو ما اذا كان العكس هو الصحيح. ولاحظ أن المناقشة في الوقت الحالي قد أصبحت غير ذات موضوع ما دامت وجهتا النظر منسجمتين. واقترح السيد مورو ألا يتم النظر في سياسات تنظيم الأسرة بشكل منعزل وإنما ينبغي أن تكون جزءا من نهج واسع النطاق، ولا سيما فيما يتعلق بصحة المرأة والطفل. ولاحظ السيد مورو أن الهجرة الدولية هي موضع اهتمام رئيسي من قبل البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء واقترح أن تصبح الهجرة أداة للتنمية الاقتصادية وألا ينظر اليها باعتبارها مجرد نتيجة للنمو السكاني ونقص التنمية.

٦ - وعرضت الدكتورة صديق، في بيانها الافتتاحي، العديد من المواضيع التي نوقشت في الاجتماع، وأكدت أهمية التنمية الاجتماعية، نظرا لأن عملية التحول الديموغرافي هي جزء من العملية العالمية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. وأشير الى تجربة البلدان التي أولت أولوية عالية للتعليم والصحة وتنظيم الأسرة، وعززت مركز المرأة وشجعت مشاركة المجتمعات المحلية، وشهدت انخفاضا سريعا في الخصوبة، حتى في غياب نمو اقتصادي ملموس. وشددت الدكتورة صديق على أن تحسين مركز المرأة قد دلل على أهميته بالنسبة لبرامج تنظيم الأسرة الناجحة. وفي الختام، ذكرت الدكتورة صديق أنه، فضلا عن إمكان الإفادة بشكل عام من الخدمات الجيدة لتنظيم الأسرة، فإن التنمية الاجتماعية، واستئصال الفقر، وقمع التمييز فيما يتعلق بجنس المرء، هذه كلها مسائل مطلوبة بغية تحقيق الأهداف السكانية العالمية الطويلة الأجل التي حددها إعلان امستردام بشأن توفير حياة أفضل للأجيال المقبلة.

٧ - وأشار السيد إينوي الى أن توصيات المؤتمرين العالميين للسكان المعقودين في عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤ قامت بدور هام في إعداد السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، ولكن الوقت قد حان للمضي أبعد من تلك التوصيات لأنها تتصف بالعمومية الشديدة ومن الصعب ترجمتها الى إجراءات عملية . وأعرب عن اعتقاده بأن هذا مناسب تماما لأنه خلال العقدين الأخيرين اصبحت السياسات السكانية وثيقة الصلة بدرجة أكبر بالاتجاه الرئيسي لصنع السياسات الحكومية وتحسن المناخ السياسي لصالح تعزيز تنظيم الأسرة.

أولا - موجز الورقات والمناقشة

٨ - وفرت الورقة المعنونة "النمو السكاني والتغييرات في الهيكل الديموغرافي: الاتجاهات والتنوع"، والتي أعدتها شعبة السكان في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، المعلومات الأساسية الديموغرافية لمناقشات الاجتماع. وأبلغ المشتركون بأنه يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل في نمو سكان العالم في الفترة مابين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠. فأولا، في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠، ارتفع معدل نمو سكان العالم (من ١,٨ في المائة سنويا في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٥ الى ٢,١ في المائة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠) لأن معدل الوفيات انخفض بسرعة في جميع أجزاء المناطق القليلة النمو، بينما ظلت الخصوبة ثابتة نسبيا. وثانيا، هبط معدل نمو السكان العالمي في السبعينات لأن الخصوبة انخفضت سريعا في بلدان آسيوية عديدة (ولا سيما الصين)، وكذلك بدرجة أقل في امريكا اللاتينية، وتباطأ

انخفاض معدل الوفيات. ومنذ نهاية السبعينات، ظل معدل نمو سكان العالم ثابتا نسبيا (نحو ٧,١ في المائة سنويا) بينما لوحظ وجود اتجاهات إقليمية مختلفة. وفي امريكا اللاتينية، استمر معدل النمو السكاني في الانخفاض. وفي آسيا، ظل ثابتا وزاد في افريقيا.

٩ - ولم يترجم التباطؤ في نمو سكان العالم بعد الى انخفاض في الأعداد المطلقة. ووفقا للمتغير الوسيط لتنقيح عام ١٩٩٠ للتقديرات والاسقاطات السكانية للأمم المتحدة، فإنه من المتوقع أن تستمر الزيادة السنوية في سكان العالم، والتي ارتفعت من ٤٧ مليونا في المتوسط فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ الى ٨٨ مليونا في المتوسط فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، في التزايد حتى تصل الى ذروتها البالغة ٩٨ مليونا فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وليس من المتوقع أن تبدأ الزيادة السنوية في الانخفاض حتى بعد عام ٢٠٠٠؛ وستبلغ ٨٣ مليونا في المتوسط فيما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥، وهوالمعدل الذي كان قائما تقريبا في عام ١٩٨٥.

١٠ - وزاد إجمالي سكان العالم من ٢,٥ بليون في عام ١٩٥٠ الى ٥,٣ بليون في عام ١٩٩٠. ووفقا للمتغير المتوسط لتنقيح عام ١٩٩٠ للتقديرات والاسقاطات السكانية للأمم المتحدة، كان الإسقاط هو أن سكان العالم سيبلغون ٦,٣ بليون في عام ٢٠٠٠ و ٨,٥ في عام ٢٠٢٥. ولابد أن ندرك أن المتغير المتوسط هو تطور مقبول عقلا وليس مؤكدا للنمو السكاني المستقبلي. وجرى بيان تقدير نطاق الاحتمالات للنمو المستقبلي باسقاطات المتغير المرتفع والمنخفض. وفي المتغير المرتفع، الذي يفترض انخفاضا أبطأ للخصوبة، فإن متوسط معدل النمو السنوي سيزيد الى ١,٩ في المائة سنويا في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ثم ينخفض ببطء الى ١,٤ في الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥، وينتج عند بلوغ سكان العالم ٩,٤ بليون في عام ٢٠٢٥. وفي المتغير المنخفض، الذي يفترض انخفاضا أسرع للخصوبة، سيستأنف متوسط معدل النمو السنوي انخفاضه وسيبلغ ٠,٦ في المائة في الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥، وينتج عنه بلوغ سكان العالم ٧,٦ بليون في عام ٢٠٢٥. وقد بينت تلك الاسقاطات بوضوح أن أنماط انخفاض الخصوبة والوفيات في العقود المقبلة ستكون عوامل محددة حاسمة لحجم سكان العالم.

١١ - وأبلغ اجتماع فريق الخبراء أيضا بأنه خلال العقود الأربعة ١٩٥٠ - ١٩٩٠، أصبح التوزيع العمري أصغر سنا في البلدان التي لم تبدأ فيها الخصوبة بعد في الهبوط (بلدان ما قبل بدء الهبوط) وبدأت شيوخة السكان في البلدان التي شهدت انخفاضا ملموسا في الخصوبة (بلدان البدء المتأخر للهبوط) وتابعت تقدمها في بلدان الخصوبة المنخفضة (بلدان البدء المبكر للهبوط) وفيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٥، ستكون الشيوخة محدودة للغاية في بلدان ما قبل بدء الهبوط، وملحوظة في بلدان البدء المتأخر للهبوط وسريعة في بلدان البدء المبكر للهبوط. وأبان الإسقاط عن نمو سريع لكبار السن في جميع بلدان المناطق القليلة النمو. وكان التوقع أن يبلغ كل من الشيوخة السريعة في بلدان البدء المبكر للهبوط والنمو السريع لكبار السن في بلدان ما قبل بدء الهبوط وبلدان البدء المتأخر للهبوط معدلات منقطعة النظير فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

١٢ - وقيل للمشتركين إنه ينبغي عدم اعتبار التقديرات التي وضعتها شعبة السكان للسكان في المستقبل أهدافا وإنما تعدادات تقديرية للسكان، وإن استعراضا سابق الاسقاطات قامت به مجموعة من الخبراء المستقلين قد أظهر أن دقة هذه التقديرات على المديين المتوسط والطويل كانت جيدة نسبيا. ولاحظ المشتركون أنه نظرا لما للوفيات من دور حاسم في عملية الشيخوخة فمن المفيد النظر في افتراضات بديلة للوفيات كما هو الحالة بالنسبة للخصوبة.

ألف - النمو السكاني والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية

١٣ - خصص الاجتماع دورته الأولى لتبادل عام للآراء في الترابطات القائمة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي. واتفق المشتركون على أنه رغم تضارب النتائج التي انتهت إليها البحوث الأخيرة بشأن نتائج سرعة نمو السكان في عملية التنمية الاقتصادية فإنهم أيدوا الاستنتاج القائل بأن الإبطاء من نمو السكان مفيد للتنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية.

١٤ - كما لاحظ المشتركون مُعامل ارتباط شديد السلبية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو السكان، وظهر هذا بوضوح في الثمانينات. ومن ناحية أخرى كانت الدراسات التجريبية التي جرت في الستينات والسبعينات تنتهي دائما إلى عدم وجود أي ارتباط هام بين هذين الأمرين. وأثار تفسير هذه النتيجة المعكوسة صعوبات نظرية وإحصائية، ولم تفلح الكتابات السكانية - الاقتصادية في تقديم أي دليل يفسر أسباب هذه الظاهرة المعكوسة. وكان أصحاب النظرية المالتوسية الجديدة يؤمنون منذ فترة طويلة بأن علاقات الارتباط هذه لا معنى لها في حين أن النماذج التي يفضلها خصوم نظرية مالتوس ترى أن الصلة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي يُفترض أن يكون سلبيا في بداية الأمر ثم إيجابيا، أي عكس ما كان ملاحظا. ورُئي أن النتيجة العكسية التي حدثت في الثمانينات قد تكون لها صلة بتدهور البيئة الاقتصادية العالمية. وكان ممكنا أن تنجح بعض البلدان في التكيف مع سرعة نمو سكانها في الماضي بفضل عوامل خارجية مثل المعونة أو المديونية أو حصائل الصادرات. أما الآن فقد اختفى هذا الهامش التكيفي. كما حدث عند تباطؤ النمو الاقتصادي أن أصبحت أولوية إشباع الحاجات الفورية للسكان تؤثر سلبا في المعدلات الحالية للادخار والاستثمار، وبالتالي في الناتج في المستقبل. كذلك كان ممكنا زيادة العائدات على مدى الفترة القصيرة على حساب استغلال الموارد الطبيعية الأمر الذي تظهر آثاره السلبية على المدى الطويل. ورأى بعض المشتركين أن الأثر السلبي لنمو السكان في السنوات الأخيرة يرجع بالدرجة الأولى إلى عيوب مؤسسية وسوقية.

١٥ - وهناك صعوبة أساسية أخرى في تفسير النتيجة العكسية الملحوظة، وكان سببها أن قيمة معامل التراجع كانت تعني ضمنا أن ازدياد السكان الناشطين اقتصاديا يقلل مجموع الناتج. فعلى المدى القصير، ظل رأس المال الموجود وكمية الموارد الطبيعية ونوعيتها عوامل شبه ثابتة، ولا يمكن أن تكون الانتاجية الحدية للأيدي العاملة سلبية. وقد طُرحت على المشتركين نتائج عملية محاكاة أظهرت أن معامِلات الارتباط الملحوظة قد شوهتها التفاعلات المعقدة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، وأن هذه التغيرات

في القيمة الإسمية للمعاملات قد تحدث حتى بافتراض وجود أثر مستمر بسبب نمو السكان في نمو الناتج الفردي.

١٦ - ورأى بعض المشتركين أن استخدام قيم التراجع في المقابلة بين الدخل والسكان قليل الأهمية من حيث السياسة، ويسبب استقطابا زائفا بين تفسيرات أصحاب المدرسة المالتوسية الجديدة وخصوم نظرية مالتوس. ولاحظ هؤلاء المشتركون أنه لا جدال في أن نمو السكان ليس العامل الغالب الذي يؤثر في التنمية، بيد أن هذا لا يعني أن هذا النمو لا دور له في عملية التنمية. ولكن لاحظ مشتركون آخرون أن المرء إما أن يكون مالتوسيا أو مناهضا للمالتوسية، على الأقل ضمنيا. لذلك فإن تحليلات النظرية التراجعية لآثار النمو السكاني في عملية التنمية لازمة لأنها تسمح بوزن وجهات النظر إليها.

باء - مجابهة الفقر في البلدان النامية

١٧ - اتفق الفريق على أن أحد التحديات الرئيسية للتنمية موجود في بلدان جنوبي آسيا وافريقيا التي يغلب عليها الطابع الريفي. ذلك أن انتشار الفقر يؤزم الآثار السلبية لضغط السكان على استغلال الأراضي، ويعتبر عقبة كبرى أمام تقليل الخصوبة والوفيات في المناطق الريفية. واتفق المشتركون على أن حدوث التحول الديموغرافي في البلدان الريفية غالبا خلال العقود القادمة حسب تقديرات الأمم المتحدة السكانية مشروط بالحد من الفقر.

١٨ - وأظهرت مقارنة بين اتجاهات التنمية في شرقي آسيا وجنوبي آسيا وجنوب الصحراء الكبرى من افريقيا أن اتجاهات الفقر تعبير عن أداء الاقتصاد الكلي. وأظهرت تجربة بلدان شرقي آسيا أن قوة نمو القطاعين الزراعي وغير الزراعي ضرورية لتقليل اتجاهات الفقر ولسرعة استيعاب القوى العاملة المتزايدة. ففي جنوبي آسيا، استطاع التغير التكنولوجي في القطاع الزراعي أن يجعل معدل النمو في انتاج الأغذية أعلى من معدل نمو السكان. على أن عدم النمو الكافي في التوظيف في القطاعات الأخرى زاد من الفقر بين غالبية المعدمين من الأرض الذين ينتشرون في هذه المنطقة، وكذلك بين صغار أصحاب الأراضي. وفي جنوب الصحراء الكبرى من افريقيا، أدى تدهور قاعدة الانتاج الزراعي في موازاة الانخفاض الاقتصادي العام خلال الثمانينات إلى زيادة كبيرة في الفقر بين مزارعي الكفاف.

١٩ - وقُدمت أدلة على أن الصلة بين الفقر وارتفاع الخصوبة شديدة الارتباط بإنخفاض الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وأكد مشترك أن النساء يعتمدن على الأطفال في بلوغ المركز الاجتماعي وضمان الدخل حيثما قلت فرص الموارد الانتاجية أمامهن، وقلت الرقابة على دخل الأسرة. ووافق الفريق على أن خلق برامج التنمية الأساسية التي تحسن وضع المرأة أمر بالغ الأهمية في سياسات الحد من الفقر، وفي إحداث انخفاض في الخصوبة.

٢٠ - كما طـُرحت أدلة على أن انخفاض مستوى تعليم النساء وفرص استفادتهن من الخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأسرة متغيرات وسيطة في الترابط بين الفقر من جهة وبين وفيات الأطفال والخصوبة من جهة أخرى. وخير تصوير لذلك هو تجربة سري لانكا وولاية كيرالا الهندية، فقد أدت الاستثمارات فيهما في قطاعي الصحة والتعليم إلى انخفاضات حادة سواء في وفيات الأطفال أو الخصوبة، رغم أن معدلات الدخل الفردي منخفضة.

٢١ - ولاحظ الفريق أن البلدان الريفية غالبا تفتقر في العادة إلى الموارد المادية والمؤسسية والبشرية اللازمة لتهيئة الخدمات العامة التي تعتبر حاسمة في التشجيع على تعليم الإناث وصحة الأسرة ورفاهها. ولاحظ الفريق أيضا أن قصور الهياكل الأساسية إذا اقترن بتشتت السكان يجعل إيصال الخدمات فادح التكاليف في المناطق الريفية. كذلك وجه المشتركون الأنظار إلى دراسة حديثة في الإنفاق الحكومي انتهت إلى أن الإنفاق الصحي في كثير من البلدان المنخفضة الدخل يتأثر بشدة بضغوط خدمة الديون الخارجية.

٢٢ - ولاحظ الفريق أن الحوافز الاقتصادية للإنجاب في جنوب الصحراء الكبرى من افريقيا، بالإضافة إلى عوامل ثقافية واجتماعية أخرى، ما زالت قوية. وفي العادة كان ارتفاع خصوبة المرأة يرتبط بارتفاع إشراك القوة العاملة في انتاج الأغذية والأنشطة ذات الصلة. ولوحظ أن احتياجات الأسر المعيشية من العمالة أعلى بكثير في افريقيا الريفية منها في آسيا الريفية لأن جمع المياه أصعب واستعمال الحطب أشيع بكثير. كما أدى نقص رأس المال إلى وجود زراعة تتسم بكثافة اليد العاملة وقلة الانتاجية. كذلك سبب انخفاض الكثافة السكانية وتشرذم أسواق العمالة، والموسمية الحادة في الزراعة البعلية، نقصا متكررا في اليد العاملة.

٢٣ - ورأى بعض المشتركين أن الإفتراض بأن نمو السكان وازدياد كثافتهم يشجعان تلقائيا على تكثيف الزراعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى أمر غير مؤكد. وإنما رأوا أن تحسين الزراعة الافريقية يحتاج سياسات عامة سليمة وملتزمة. كما لاحظوا أن احتمالات النمو الاقتصادي وسرعة الزيادة في انتاج الأغذية في افريقيا في العقود القادمة تعتبر عموما محدودة؛ لذلك من الأهمية الفائقة - ومن الصعب جدا في الوقت نفسه - تقليل معدلات نمو السكان إذا تزايد الفقر.

٢٤ - ووافق الفريق على أن ازدياد انتاجية العمال وخصوصا انتاجية النساء المسؤولات أساسا عن انتاج الأغذية بتحسين فرص وصولهن إلى التجريب والإئتمان وبتعزيز حقوقهن القانونية، أمر حاسم في زيادة الانتاجية الزراعية ودخل الأسرة. وهذا يؤدي أيضا إلى تقليل الخصوبة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

جيم - الأثر الديموغرافي لأنماط التنمية

٢٥ - لاحظ المشتركون أنه أصبح الآن ثابتا تماما أن التحول السكاني يأتي دائما بفعل سرعة الانخفاض في الوفيات. فانخفاض الوفيات في البلدان النامية مرجعه أساسا برامج الصحة العامة وتوفير المرافق الصحية. ولاحظ الفريق أن انخفاض الوفيات مبدئيا قد أثر إيجابيا في الخصوبة، وبالتالي سبب سرعة نمو السكان في البلدان النامية. وأي انخفاض في الوفيات يزيد عموما من الخصوبة كلما ازداد عمر الزوجين وبقاء الطفل، بينما ينخفض إعتلال الأمهات والعقم. وحدث في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن الأثر الإيجابي الذي تركه انخفاض الوفيات في الخصوبة لم يؤد إلى سرعة نمو السكان لأن انخفاض الوفيات حدث بالتجريج، بينما تأخر سن الزواج باطراد وازدادت العزوبية (وكذلك النزوح). وحدث عكس ذلك في البلدان النامية، فقد كان معدل انخفاض الوفيات أسرع بشكل لا يقبل المقارنة، بينما لم تؤد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مباشرة إلى تأخر سن الزواج. والحقيقة أن العكس هو الذي حدث. فمثلا حدث في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية شهدت سرعة النمو الاقتصادي في الخمسينات والستينات (البرازيل وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا) أن أدت سرعة التحضر وفرص العمل في الصناعات والخدمات والتحرك الاجتماعي إلى ازدهار الزواج. وسبب ارتفاع الزيجات وانخفاض اعتلال الأمهات والوفيات زيادة الخصوبة الزوجية.

٢٦ - ولاحظ الفريق أن الخصوبة لم تبدأ في الانخفاض في البلدان النامية إلا بعد أن شاعت إتاحة أساليب منع الحمل العصرية (مثل الأقراص ولبوسات الرحم والتعقيم) في منتصف الستينات. ووافق الفريق على وجود ارتباط موجب بين سرعة انخفاض الخصوبة وبين انتشار أساليب منع الحمل. كما وافق الفريق على أن اتجاهات الخصوبة في بلدان مثل كوستاريكا وسري لانكا أو في ولاية كيرالا الهندية تبين أن الخصوبة قد تنخفض بالتنمية الاجتماعية حتى مع عدم وجود نمو اقتصادي يذكر. ومن ناحية أخرى كانت هناك شواهد كافية على أن الخصوبة ما زالت مرتفعة في البلدان التي انخفض نموها الاقتصادي وكانت تنميتها الاجتماعية محدودة.

٢٧ - وقد لوحظ في الآونة الأخيرة انخفاض في معدلات المواليد بين أقل الفئات الاجتماعية تعليما وأشدها فقرا، بما في ذلك التي تعيش في المناطق الريفية، في بلدان مثل كولومبيا والجمهورية الدومينيكية والبرازيل، وربما أندونيسيا. ولم يكن هذا الانخفاض مرتبطا بالدرجة الأولى بتحسينات في رفاه الأسر المعيشية، وإنما كان مرجعه بالأحرى الى تردي الأحوال المعيشية. وفي إطار الفقر هذا، كان اللجوء الى وسائل منع الحمل - والى التعقيم، في أغلب الأحيان - يتم من جانب النساء الأكبر سنا اللاتي يرغبن في وقف الإنجاب حتى وإن كان الجزء الأول من حياتهن الإنجابية قد اتبع نمطا تقليديا هو: الزواج المبكر والولادات المتقاربة وغير المتحكم فيها. واتفق الفريق على أن هذا التحول فيما يتعلق بالخصوبة كان نتيجة لتوفير كميات كبيرة من وسائل منع الحمل المجان لأفقر الفئات في إطار البرامج الصحية وبرامج تنظيم الأسرة. وأشار بعض المشتركين الى أن وسائط الإعلام الجماهيري - وبخاصة الإذاعة والتليفزيون - قد أسهمت في انخفاض الخصوبة، وذلك بنشرها أنماط الاستهلاك ونماذج الأسر من الطبقة المتوسطة

الحضرية بين أشد الفئات الاجتماعية فقرا، وإن التحضر السريع قد أحدث خللا في الهيكل الاجتماعي التقليدي الذي يمثل الفقراء جزءا منه. وبالاضافة الى ذلك، أشير الى أن هذا الانخفاض في الخصوبة قد لوحظ فقط في البلدان التي بها هياكل أساسية طبية وإدارية ملائمة وتتمتع بالحد الأدنى من النظام المدني. ورأى الفريق أنه على الرغم من أن انخفاض الخصوبة بين الفقراء يدل على أن تنظيم النسل قد لقي الآن قبولا اجتماعيا واسعا في عدة بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن تحقيق انخفاض دائم في الخصوبة يتطلب تحسين مستويات معيشة أشد الفئات الاجتماعية فقرا.

٢٨ - وأبلغ الاجتماع بأن التحول الديموغرافي في امريكا اللاتينية يحدث في إطار تحضر سريع. وهناك بعض الأدلة على تأثير أنماط التحضر والهجرة الداخلية على حجم وتوقيت التغيرات الديموغرافية.

٢٩ - وباستثناء الأرجنتين وأوروغواي، اللتين اتبعتا نمطا أوروبيا للتحول الديموغرافي، هبط معدل الخصوبة أولا في بلدين شهدا تحضرا مبكرا ولديهما برامج للضمان الاجتماعي متطورة تطورا كافيا نسبيا وهما: شيلي وكوبا. وبعد ذلك، هبط معدل الخصوبة بين سكان الحضر في البلدان التي بها تركزات حضرية كبيرة مثل البرازيل وكولومبيا والمكسيك. وفي وقت لاحق، بدأ معدل الخصوبة في الانخفاض بين سكان الريف من تلك البلدان، وكذلك في المناطق الحضرية من بلدان أخرى في امريكا اللاتينية. ومن مقارنة أنماط انخفاض معدل الخصوبة في امريكا اللاتينية يتضح أيضا أن البلدان التي بها شبكة متداخلة من المدن الحديثة مثل الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك، تميل الى اجتياز مرحلة التحول الديموغرافي بسرعة أكبر بكثير من البلدان التي ليس بها إلا مدينة كبرى واحدة، بل وبسرعة أكبر من البلدان التي ليس بها إلا مدن صغيرة وتقليدية.

٣٠ - وقد أظهرت الدراسات التي أجريت عن التغيرات الديموغرافية في البرازيل أن التدفقات الكبيرة من المهاجرين ذوي المعدل المرتفع من الخصوبة من المنطقة الشمالية الشرقية نجم عنه في البداية تباطؤ في انخفاض معدل الخصوبة في الأجزاء المتروبولية من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية الأكثر تقدما. وبالمثل، كان المهاجرون الى المواقع الزراعية الجديدة من مناطق الحدود أعلى خصوبة من السكان المحليين في كل من المناطق الأصلية ومناطق الوجهة. ومع ذلك، فقد كانت هناك أيضا أدلة على حدوث هبوط سريع في معدل الخصوبة بين المهاجرين من المناطق الأكثر فقرا الى المناطق الحضرية بعد وصولهم، مما أسهم بالتالي في الهبوط العام في معدل الخصوبة. وأشير كذلك الى أنه ربما كان للهجرة العائدة أثر في تغيير القيم والاتجاهات إزاء الخصوبة في المناطق الأصلية.

دال - التحولات الديموغرافية والصحية

٣١ - لاحظ المشتركون أنه خلال التحول الديموغرافي ارتبط الانخفاض في معدل الوفيات بتحول من حالة تفش واسع النطاق للوفيات بسبب الأمراض المعدية والأمراض الحادة في سن الشباب، الى معدل اعتلال ووفيات سببه في الغالب أمراض مزمنة وتنكسية يصاب بها البالغون الأكبر سنا. ومن بحث بعنوان

"الاتجاهات الديموغرافية والوبائية التي تؤثر في السياسة الصحية في البلدان النامية"، علم المشتركون أن نمط التغير الوبائي المرتبط بالتحول الديموغرافي يتفاوت تفاوتا كبيرا بين البلدان النامية وداخلها.

٣٢ - وعلى صعيد اقليمي، كان "التحول الوبائي" أكثر تقدما في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأصبحت امراض القلب والأوعية الدموية السبب الرئيسي للوفاة في أغلب بلدان امريكا اللاتينية. وفي افريقيا، ولا سيما في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى كانت التحسينات الصحية متخلفة عنها في المناطق الرئيسية الأخرى من العالم. ومع ذلك، فقد كانت هناك دلائل على تزايد انتشار امراض القلب والأوعية الدموية والسل الذي يصيب الجهاز التنفسي والحوادث والعنف في بلدان افريقية كثيرة. وكان التحول الوبائي أشد سرعة، وربما تنوعا، في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا التي شهدت تحولا ديموغرافيا سريعا (مثل الصين وجمهورية كوريا).

٣٣ - وأشار الفريق الى أن البلدان النامية تواجه، أثناء التحول الصحي، حالة معقدة فيما يتعلق بالأمراض الوبائية تلقي عبئا إضافيا على كاهل النظام الصحي. ففي حين ظهرت الأمراض المزمنة والتنكسية بوصفها مشكلة خطيرة بين البالغين من الطبقتين الحضريتين العليا والمتوسطة، فقد ظل معدل انتشار الأمراض المعدية والطفيلية عاليا بين القطاعات الريفية والفقيرة من المجتمع. وأظهرت الدراسات أن هناك تداخلا كبيرا في المراحل في التحول الوبائي في بعض بلدان امريكا اللاتينية التي اتسمت بقدر كبير من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وشوهدت أيضا في بعض الأحيان فروق ملحوظة في معدلي الاعتلال والوفيات بين الفئات الاثنية. وفي بعض الحالات، كانت هناك أيضا أدلة على زيادة معدل الاعتلال المرتبط بأمراض سابقة لمرحلة التحول، مثل الملاريا أو حمى الضنك أو الكوليرا، التي عادت الى الظهور بعد فترة أولية من المكافحة.

٣٤ - ولاحظ الفريق أنه في حين نجم عن التحول الوبائي انخفاض عام في معظم معدلات الوفيات التي مرجعها الى السن أو الى أسباب محددة، فقد كانت عملية التنمية تؤدي في أغلب الأحيان الى زيادة في الوفيات ناجمة عن الحوادث والعنف. كذلك عدلت التغيرات في عدد ونسب الفئات العمرية المختلفة من السكان من حالة الاعتلال في البلدان النامية. ومع بلوغ أعداد كبيرة سن الرشد يميل معدل الوفيات بين الأمهات الى الزيادة وذلك في أغلب الأحيان نتيجة للاجهاض العمد. وبالاضافة الى ذلك كانت هناك بعض الأدلة على تفشي أمراض منقولة عن طريق الاتصال الجنسي مصاحبة للنمو في عدد السكان النشطين جنسيا. وفضلا عن ذلك فإنه كلما شاخ السكان كان من الأرجح أن يزيد معدل الاصابة بحالات العجز. وعلى سبيل المثال، أظهر تطبيق معدلات العجز الهائلة الملاحظة في الوقت الحاضر على اسقاطات السكان في الفلبين أن الزيادات المتوقعة في عدد المعوقين تثير القلق من حيث الاحتياجات المقبلة من الخدمات والرعاية. إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت سترتفع معدلات الاصابة بالعجز مع تحديث المجتمعات في العالم النامي كما ارتفعت في البلدان المتقدمة النمو أم أنها لن ترتفع.

٣٥ - ووافق الفريق على أن ثمة تحديا رئيسيا للسياسة الصحية في البلدان النامية ينشأ عن التزامن بين المشاكل المرتبطة بجميع مراحل التحول الوبائي. ولاحظ المشتركون أن الدراسات التي أجريت عن فعالية تكلفة الاستراتيجيات البديلة لاستراتيجيات التدخل في الأمراض تشير الى الميزة النسبية للوقاية من الأمراض المزمنة في البلدان النامية. ولاحظ المشتركون كذلك أن تنفيذ التدابير الوقائية كثيرا ما يعرقله التشكك في فعالية البرامج التعليمية والتفضيل السياسي للنتائج القصيرة الأجل التي يمكن إقامة الدليل عليها، وتطلب ذلك التنفيذ مبادرات تخرج عن نطاق سيطرة وزارات الصحة.

٣٦ - ووافق الفريق على أن ثمة تحديا جديدا للسياسة الصحية قد ظهر في الآونة الأخيرة مع تفشي الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بلدان عديدة في آسيا وافريقيا. ولاحظ الفريق أن التقديرات تقول إن ثلثي العدد الكلي للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم، أي نحو ٧ الى ٨ ملايين فرد، يعيشون في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي حين أن أغلب الأفراد الذين ثبت أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في افريقيا يعيشون حاليا في بلدان منخفضة السكان نسبيا في شرق افريقيا، هناك أدلة على تزايد أعداد حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في غرب افريقيا، لا سيما في نيجيريا، التي يمثل عدد سكانها ربع مجموع السكان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٧ - ومن بحث بعنوان "النتائج الديموغرافية والانمائية لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في افريقيا" علم المشتركون أن من سمات وباء الايدز في افريقيا أن نسبة إصابة الذكور الى اصابة الإناث تبلغ حوالي ١,١ في أغلب البلدان، وارتفاع معدلات الانتشار بين الكبار الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة والأطفال دون سن الخامسة. وهناك أيضا أدلة على أن العوامل الرئيسية لخطر الاصابة المرتبطة بانتشار المرض هي تعدد الشركاء في الاتصال الجنسي، وممارسة الجنس مع محترفي الجنس لدوافع تجارية، وسجل الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. كما أظهرت الدراسات أن أنشطة الاتصال الجنسي التي تتم خارج إطار الزوجية والشائعة في كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي كان أغلبها في الماضي يجد له متسعا داخل الأسرة الموسعة قد أصبحت تتجه بشكل متزايد نحو العاهرات. وبالاضافة الى ذلك، فقد أشير الى أن الصعوبات الاقتصادية التي يمر بها أغلب بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان لها أثر سلبي الى حد بعيد على السلوك الجنسي، فتحول، على سبيل المثال، عدد متزايد من النساء الشابات، كثيرات منهن مهاجرات الى مناطق حضرية، الى عرض المتعة الجنسية نظير أجر. ووافق الفريق على أنه نظرا لعدم وجود علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصبح تغيير السلوك الجنسي هو السبيل الوحيد للوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. واتفق الفريق كذلك على أن إجراء تغييرات في السلوك الجنسي في المحيط الافريقي يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة لتشجيع وتحسين قدرة المرأة على السيطرة على نشاطها الجنسي.

٣٨ - ولاحظ الفريق أن وباء الإيدز يرجح أن تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لنظام الأسرة الافريقية. وأشار المشتركون الى أن هناك أدلة على أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية يمثل تحديا لعمومية الزواج

في المجتمعات الافريقية. ففي أوغندا وزامبيا تقول التقديرات إن ثلث ضحايا ذلك الوباء من غير المتزوجين، وأن التقارير تفيد بتزايد معدلات الطلاق بين الايجابيين مصليا. كذلك لاحظ المشتركون أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية يعطل أيضا التحويلات المالية فيما بين الأجيال ونظام الإعالة. ففي أوغندا على سبيل المثال، تقول التقديرات إن ١٣ في المائة من السكان دون سن ١٨ سنة قد يتموا بسبب الايدز. وفضلا عن ذلك، وفضلا عن ذلك، ففي المجتمعات التي بلغت الاصابة بالوباء فيها أسوأ حالاتها، كان أغلب الناجين من كبار السن وصغار الأطفال، وكان عدد متزايد من الأسر يرأسه إما أكبر الأولاد سنا أو أحد المسنين من أفراد الأسرة. وأثار قلق الفريق أنه نتيجة للاصابة بوباء الايدز ستنتقل المسؤولية عن رعاية عدد متزايد من الأطفال والمسنين من الأسرة الى المجتمع عموما في البلدان التي تفتقر بالفعل الى أبسط الموارد الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

هاء - نمو السكان والعمالة

٣٩ - اتفاق المشتركون على أن ثمة تحديا رئيسيا يواجه اقتصادات البلدان النامية وهو إيجاد فرص عمل كافية في القطاع الحديث لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة بسرعة. ولاحظ المشتركون أن القوى العاملة قد نمت نموا سريعا خلال الثمانينات في أغلب البلدان النامية وستواصل النمو السريع خلال التسعينات. ويشمل ذلك بلدان كثيرة شهدت انخفاضا في معدل نمو سكانها بسبب وجود فرق زمني مدته من ١٠ الى ٢٥ سنة بين التباطؤ في نمو السكان وما يحدثه من أثر على العرض من اليد العاملة. كذلك لاحظ المشتركون أن الزيادة في العرض من القوى العاملة تكون كبيرة بشكل خاص في المناطق الحضرية نظرا لارتفاع مستوى الهجرة من الريف الى الحضر.

٤٠ - واتفق الفريق على أن السياسات اللازمة لتوليد فرص العمل تعمل في جانب الطلب من سوق اليد العاملة. وأتاح بحث بعنوان "نمو السكان وزيادة العمالة والتصنيع: دروس مستفادة من الاقتصادات المصنعة حديثا وبلدان امريكا اللاتينية" للمشتركين تحليلا مقارنا للاتجاهات الديموغرافية واتجاهات العمالة، ناقش مدى نجاح سياسات الاقتصاد الكلي التي نفذت على مدى السنوات الثلاثين الماضية في امريكا اللاتينية وشرق آسيا ودأبها على الوفاء باحتياجات القوى العاملة المتنامية بسرعة.

٤١ - لاحظ المشاركون أن العمالة الكاملة والنمو المطرد في نسبة العاملين بأجر في القطاعات الحديثة يميزان بشكل متزايد سوق العمل في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في شرقي آسيا منذ الستينات. وعلى عكس ذلك انخفضت سرعة خلق الوظائف في معظم بلدان أمريكا اللاتينية على نحو كبير في قطاعات التصنيع أثناء السبعينات والثمانينات مما أدى إلى زيادة العمالة في القطاع غير الرسمي وإلى تزايد أعداد عمال المهن الحرة والعمال ذوي العمل الناقص والعمال العاطلين عن العمل.

٤٢ - واتفق المشاركون على أن تباين أداء أسواق العمل في شرقي آسيا عنه في أمريكا اللاتينية يأتي، وإلى حد كبير، انعكاسا لسياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة في كل من المنطقتين في الستينات.

فاستراتيجيات التصنيع التي اتبعتها البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، أي التوجه الاقتصادي إلى الخارج وتفضيل التكنولوجيات القائمة على كثافة العمل في الصناعات والزراعة قد أدت إلى تحول قطاعي تدريجي في الناتج مما ساهم بدرجة كبيرة في استيعاب قوة العمل المتزايدة وإعادة توزيعها على القطاعات. ومن جهة أخرى، أدى تفضيل التكنولوجيات القائمة على كثافة رؤوس الأموال أثناء مرحلة الاستعاضة عن الواردات وتوسيع نطاق استراتيجية الاستعاضة عن الواردات هذه لتشمل انتاج السلع المعمرة والسلع الانتاجية، في نهاية المطاف، إلى حصر نمو العمالة في كل من القطاع الريفي وقطاع التصنيع في مستوى أقل من الزيادة في قوة العمل في أمريكا اللاتينية. وضآلة أثر سياسات التكيف الهيكلي المعتمدة في الثمانينات على الأجور وتكوين القطاعات في أسواق العمل بأمريكا اللاتينية تدل أيضا على عدم مرونة المؤسسات مما يخفض من سرعة التحول في المزيج الانتاجي من القطاعات غير القابلة للبيع والشراء إلى القطاعات القابلة لهما ويوجد عمالة غير رسمية.

واو - التغيرات الاجتماعية والمسنون في البلدان النامية

٤٣ - لاحظ الفريق أن الأسرة في البلدان النامية هي المصدر التقليدي لتقديم الرعاية ويتوقع منها أن تواصل تقديم الرعاية للمسنين. وفي معرض النظر في الأدوار الداعمة للأسرة، أكد المشاركون على ضرورة مراعاة العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على حجم الأسر وهيكلها وعلى العلاقات بين الأجيال.

٤٤ - وقد أفرد التحول من مشروع الأسرة إلى العمل بأجر الذي نجم عن التصنيع بوصفه أحد التغييرات الاقتصادية الأساسية التي يمكن أن تؤثر على العلاقة فيما بين الأجيال. ولوحظ أن السلطة التي اعتاد أن يزاولها المسنون في الأسرة على أفراد الأسرة الصغار السن من خلال التحكم في موارد الانتاج الأساسية قد قلت أهميتها عندما توافرت مواطن عمل بديلة. وأشار المشاركون إلى أن التصنيع والتحضر وزيادة التعليم قد هيأت للمرأة فرصا متزايدة للعمل بأجر خارج المنزل. وبناء على ذلك، تنزع المرأة إلى أن تكون أقل توفرا للعناية بالصغار والكبار في الأسرة المعيشية. وفي واقع الأمر، من المرجح أن يقلل نمو القطاع الرسمي من فرص انخراط الكبار في عمل منتج، في الوقت الذي تنزع فيه الموارد إلى التحول من أيدي الوالدين إلى الجيل الأصغر سنا.

٤٥ - ولاحظ الفريق أنه أعرب في كثير من البلدان عن القلق إزاء آثار هذه التغيرات، بالنسبة لأعباء الصغار ونوعية الدعم والعناية المقدمين للكبار. إلا أن المشاركين لاحظوا أنه يجري في اليابان الاحتفاظ بعناصر كثيرة للحياة الأسرية التقليدية رغم الاقتصاد الحضري المتقدم ووجود البرامج العامة لدعم دخول المسنين. ولاحظ المشاركون أيضا أن هناك ما يثبت في جميع الحضارات أن الكبار ينشدون التكفل بالذات والاستقلال وأن الركون إلى الدعم الأسري وحده قد يفضي إلى نتيجة عكسية.

٤٦ - وأشار المشاركون إلى أن توافر الدعم الأسري المباشر المقدم للكبار قل بدرجة كبيرة، ولو مؤقتا، عندما فصلت الهجرة من الريف إلى الحضر والهجرة الدولية بدنيا بين الأجيال. ولاحظ الفريق أيضا أن كثيرا من البلدان الناميـــــة بها أعداد كبيرة من الأسر التي تعيش الفقر والتي ليس لديها المسكن الملائم لا تستطيع أن تقدم ما يتوقع منها أن تقدمه من رعاية ودعم لمسنيها. والمسنون الذين يفتقرون حاليا إلى أبسط قدر من الدعم والرعاية اللازمين هم أولئك االذين تعيش أسرهم في الأحياء الفقيرة المجاورة للتجمعات الحضرية الكبيرة والذين ينتمون إلى أسر يغيب عنها الأب أو الأم ومن هم معدمون في أرياف جنوب آسيا.

٤٧ - ومن المواضيع التي تتكرر مناقشتها الحاجة إلى التصدي لمسائل التقدم في السن من منظور الانتماء إلى الجنسين بسبب نسبة النساء الكبيرة بين السكان المسنين ووجود فوارق كبيرة في المركز الاجتماعي والاقتصادي بين المسنين والمسنات.

٤٨ - ومن ورقة بعنوان "دور الراشدات ومركزهن والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمسنات: مدخل فوجي"، علم المشاركون أن من المتوقع حدوث تغييرات كبيرة في نسبة التحصيل التعليمي وتواريخ الزواج والعمالة والصحة لأفواج متعاقبة وهي تشرف على سن الشيخوخة.

٤٩ - ولاحظ المشاركون أن المسنين مقدمون للرعاية ومتلقون لها واتفقوا على أن تقليل الأمية وزيادة التعليم بين المسنين يعززان مساهمة المسنين في التنمية، ويخلقان أيضا في نفس الوقت حاجات جديدة ويضعان طلبات إضافية على كاهل المجتمع.

٥٠ - وأشار الفريق إلى أنه على الرغم من أن نسبة المسنين ما زالت نسبة منخفضة في معظم البلدان النامية، فإن عدد المسنين يتزايد بشكل سريع. ولاحظ الفريق كذلك أن عملية التقدم في السن ستجري على نحو سريع جدا في البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة النمو وذلك لأن انخفاض درجة الخصوبة يجري على نحو أسرع في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة النمو.

٥١ - ولاحظ الفريق أن حكومات كثير من البلدان النامية ليست على علم بمسائل الشيخوخة في بلدانها ولا بأن المسنين يمثلون موارد بشرية هامة يمكن أن تستغل لأغراض التنمية. وأشار الفريق إلى أن المسائل الناشئة عن شيخوخة السكان يمكن توقعها قبل حدوثها بوقت كاف. ولذا يشجع الفريق حكومات البلدان النامية على أن تدخل في تخطيطها الطويل الأجل عنصرا خاصا بالشيخوخة من شأنه أن يسمح بالإعداد في الوقت المناسب للاستجابات المجتمعية الملائمة للحاجات المتغيرة للمسنين.

زاي - التنمية الاجتماعية والشيخوخة في البلدان النامية

٥٢ - لاحظ المشاركون أنه على الرغم من أن الشيخوخة تعرف عادة على أنها زيادة نسبة المسنين، فإن معظم النتائج الاقتصادية للشيخوخة وآثار السياسات ذات الصلة تقتضي الإشارة إلى الأعداد المطلقة للمسنين. فقد ركزت دراسات الآثار الاقتصادية للشيخوخة تركيزا أساسيا على ما لها من آثار على الاستهلاك وسوق العمل والنفقات العامة. ويتوفر في المؤلفات المتعلقة بالموضوع دليل كاف على أن الشيخوخة لها أثر محدود على الاستهلاك العام. ورغم أنه جرى الاحتجاج في كثير من الأحيان بأن الشيخوخة قد تكون لها آثار كبيرة على قطاعات استهلاكية فردية معينة (من ذلك مثلا السلع الطبية)، لاحظ بعض المشاركين أن عمليات النقل من قطاع إلى آخر بسبب شيخوخة السكان تعتبر قليلة بالمقارنة بعمليات النقل المدفوعة بنمو الدخول، وأنه لا حاجة إلى التدخل على مستوى السياسات لأن آليات السوق كفيلة بإحداث التكيف.

٥٣ - ولاحظ المشاركون أن ردود فعل أسواق العمل إزاء مسألة شيخوخة القوى العاملة كانت غير ملائمة بشكل واضح بسبب التفضيلات الفردية والأنظمة المؤسسية غير المرنة. ويقدر انخفاض معدل مشاركة السكان البالغة أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر في القوى العاملة في البلدان النامية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠ بنسبة الثلثين بالنسبة للذكور وثلاثة الأرباع بالنسبة للإناث، في المتوسط؛ في حين تقدر الأرقام المناظرة في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٦٠ و ٦٤ عاما بما يقرب من الخُمسين، والثلث، ولا يتوقع أن يحدث انعكاس في هذه الاتجاهات أثناء العقد الأخير من القرن العشرين، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض وإن كان على نسق أقل سرعة. وأشار أحد المشاركين إلى أن تفضيلات التقاعد الحالية والمتوقعة في البلدان المتقدمة النمو تتخذ مسارا يتعارض مع الافتقار إلى لوازم المدخلات القائمة على كثافة العمل التي ستكون ضرورية لتوفير العناية الصحية اللازمة لكبار السن والخدمات المؤسسية والاجتماعية وخدمات العناية المنزلية في العقود القادمة.

٥٤ - واتفق الفريق على أن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي عند التقدم في السن سيضاعف من العبء الذي تلقيه شيخوخة السكان على تمويل النفقات الاجتماعية عن طريق الزيادة الإضافية لنسبة غير العاملين من السكان إلى العاملين. واتفق الفريق أيضا على أن شيخوخة السكان والتغيرات السلوكية في جميع البلدان المتقدمة النمو قد جعلت من الضروري إدخال إصلاحات على النظم الوطنية للمعاشات التقاعدية والصحة، ولكن كفاية العناية المقدمة للمسنين سيحددها في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي في العقود المقبلة.

٥٥ - ولاحظ المشاركون أن ما جرى مؤخرا من انخفاض مثير في معدل وفيات الطاعنين في السن أدى إلى النمو السريع للطاعنين في السن عددا ونسبة في البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ المشاركون كذلك أن هناك اختلافات رئيسية في الخلفية والسلوك بين صغار المسنين والطاعنين في السن. وأوضحت دراسات عديدة أن نسب النساء والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أو في دور للمسنين أعلى بين الطاعنين في

السن منها في أية فئة عمرية أخرى وأن الطاعنين في السن يظهرون مستويات أدنى من التعليم والدخل ومستويات أعلى من العجز. واعترف الفريق بأنه على الرغم من أن قطاع الطاعنين في السن بين السكان المسنين يتضمن أمثلة عديدة على الشيخوخة الناجحة، فإن الطاعنين في السن كثيرا ما يكونون في حاجة إلى المساعدة في أنشطة حياتهم اليومية بسبب تزايد الإعاقات المرتبطة بتدني حالتهم الصحية.

٥٦ - ولاحظ الفريق أن هناك أدلة قوية على أن الأغلبية الساحقة من المسنين الضعفاء يتلقون حاليا المساعدة من قبل مساعدين غير رسميين من الأسرة، ومن ذلك مثلا الزوج أو الزوجة أو البنات. وتشير الدراسات أيضا إلى أن المسنين وعائلاتهم لا يلجأون إلى الرعاية الرسمية إلا كملاذ أخير وإلى أن الرعاية الرسمية لا تحل عادة وبصورة كاملة محل الرعاية غير الرسمية بل إنها تنزع إلى أن تكون مكملة لها، وبذلك يتزايد المستوى الإجمالي للرعاية. ومن دواعي قلق الفريق أن توافر الرعاية غير الرسمية آخذ في التدني نتيجة لزيادة الحراك الجغرافي وعمل المرأة والحياة بلا زوج والطلاق، وكذلك نقص الخصوبة وزيادة تعقيد العلاقات الأسرية وطابعها المتغير. وأوصى الفريق ببذل جهود بحثية وإجراء تحليل للسياسات فيما يتعلق بالموارد المادية والبشرية اللازمة لتلبية احتياجات عدد متنامي من السكان الطاعنين في السن وبشأن المزيج الملائم من الدعم الاجتماعي والأسري.

ثانيا - التوصيات

ألف - ديباجة

تشير خطة العمل العالمية للسكان المعتمدة في بوخارست في عام ١٩٧٤ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان المعقود في مدينة المكسيك في عام ١٩٨٤ الى أن القصور الذاتي الديموغرافي يؤدي الى زيادة عدد السكان لعقود كثيرة قادمة. وفي التسعينات، ستظل مسائل حجم السكان ونموهم وتوزعهم تمثل تحديات رئيسية لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية، وحفظ البيئة.

وفي العقود القادمة، ستكون أنماط انخفاض الخصوبة ومعدل الوفيات من المحددات الهامة لحجم سكان العالم، وستؤثر على التوازن بين أعداد البشر واستخدام الموارد وسرعة التنمية. لذا، فإن الانخفاض البطيء في نمط الخصوبة يمكن أن يزيد حجم سكان العالم أكثر من الضعف على المدى الطويل بالمقارنة بانخفاض أسرع. وسيؤدي هذا التضاعف، كما أكدت الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الى تفاقم القيود التي تكبل الحالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والبيئة، واستخدام الموارد الطبيعية. وستتوقف سرعة انخفاض الخصوبة على مدى بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان القليلة النمو نسبيا. وتبين الخبرة الحديثة أيضا أن الخصوبة قد تنخفض مع التنمية الاجتماعية.

وتشير خطة العمل العالمية للسكان أيضا الى أهمية شيخوخة السكان، وتـُوجـّه اهتماما خاصا الى تسارع شيخوخة سكان المناطق النامية. وبالإضافة الى ذلك، تؤكد خطة العمل الدولية للشيخوخة (١٩٨٢) على أهمية التركيز على شيخوخة السكان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي البلدان النامية، لا يتزايد عدد كبار السن ونسبتهم بسرعة فحسب وإنما تمر الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها بعملية تحول عميقة. ويؤدي التحول الديموغرافي الى حدوث تغيرات كبيرة في الأسرة، ولا سيما في تكوينها والعلاقات ما بين جيل وآخر فيها فضلا عن التغيرات التي تحدث في المجتمع ولا سيما في الهيكل العمري والتضامن فيما بين جيلي الكبار والصغار.

إن اجتماع فريق الخبراء المعني بنمو السكان والهيكل الديموغرافي وقد استعرض البحوث المتوفرة وناقش السياسات المختلفة والآثار التنفيذية، يقترح التوصيات التالية.

باء - التوصيات

التوصية ١

إن فريق الخبراء إذ يلاحظ أن حجم ونمو السكان وتكوينهم العمري يمكن أن تقوم بدور هام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية، وبعد أن سلم بالجهود المبذولة في كثير من البلدان النامية وبالتقدم الذي أحرزته حتى الآن، يحث حكومات جميع البلدان النامية على زيادة التزامها السياسي بتنمية الموارد البشرية والبرامج السكانية التي لها أثر على اتجاهات وخصائص السكان مثل نمو السكان ومعدلات الاعتلال والوفيات والانجاب والتوزيع السكاني والهجرة الداخلية والدولية، والبنية السكانية، وأن تحترم في الوقت نفسه حرية الأفراد في الاختيار، وأن تعتمد نـُهـُجا متكاملة لمعالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتضمن اعتبارات سكانية على جميع مستويات صنع القرار وتوزيع الموارد.

التوصية ٢

إن فريق الخبراء إذ يلاحظ أن معدلات الوفيات والخصوبة في البلدان القليلة النمو تعتبر من أعلى المعدلات في العالم وأن اقتصادات هذه البلدان من أضعف الاقتصادات، يحث المجتمع الدولي على زيادة مساعدته المقدمة لبرامج السكان والتنمية في هذه البلدان.

التوصية ٣

إن فريق الخبراء إذ يلاحظ أنه بالإضافة الى البلدان القليلة النمو، تعاني بلدان نامية أخرى ومناطق داخل هذه البلدان أيضا من نمو سكاني سريع، يحث المجتمع الدولي أيضا على توسيع نطاق المساعدة المقدمة الى برامج السكان والتنمية في هذه البلدان.

التوصية ٤

إن فريق الخبراء إذ يلاحظ أن تفشي الفقر والفوارق الاجتماعية يفاقمان العواقب الناجمة عن نمو السكان السريع، يحث الحكومات على اعتماد استراتيجيات اقتصادية واجتماعية شاملة ومتسقة لتخفيف وطأة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

التوصية ٥

بالرغم من احراز تقدم سريع في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية في مناطق كثيرة من العالم، ما تزال الخدمات موزعة توزيعا غير متساو بين المناطق الحضرية والريفية، وداخل المدن وفيما بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية. واستنادا لذلك، يحث الفريق الحكومات على إعطاء أولوية عليا في مجال السياسة الى تحقيق تكافؤ مكاني واجتماعي وتكافؤ بين الجنسين في مجالي توزيع الموارد والحصول على الخدمات التي من المرجح أن تؤدي الى تقليص معدل الوفيات وتخفيض مستويات الخصوبة.

التوصية ٦

يُسلّم فريق الخبراء بأن الزخم السكاني سيضمن استمرار زيادة السكان ممن هم في عمر الالتحاق بالمدرسة في كثير من البلدان النامية حتى القرن الحادي والعشرين، وبأن مستويات التعليم العليا تعتبر عاملا رئيسيا في تخفيض معدلات الوفيات والخصوبة وفي زيادة مكاسب الأفراد. وفي ضوء أهمية وجود أيدي عاملة ماهرة في عالم يزداد تنافسا، يحث فريق الخبراء الحكومات على إعطاء أولوية عليا في مجال السياسة الى برامج التعليم التي تفيد جميع الأطفال بغض النظر عن جنسهم وذلك من خلال زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليل معدلات ترك الدراسة عن طريق تأمين موارد للبرامج التي ترفع من نوعية التعليم وتوفير المواد والمرافق التعليمية.

التوصية ٧

إن فريق الخبراء إذ يدرك أن استمرار انخفاض مستويات تعليم الإناث ومشاركتهن في قوة العمل الرسمية وانخفاض الأجور المدفوعة لهن يضعف التحول الديموغرافي بشدة، يوصي بإعطاء أولوية عليا للاستثمارات والنفقات التي تستهدف تحسين سبل حصول المرأة على التعليم والتدريب والائتمانات، فضلا عن اتباع سياسات اقتصادية تزيد من فرص مشاركتهن في قوة العمل الرسمية.

التوصية ٨*

إن فريق الخبراء إذ يقر بحق الأزواج والأفراد في اختيار عدد أطفالهم والمباعدة بين ولاداتهم، يحث الحكومات والمجتمع الدولي على إعطاء أولوية عليا لزيادة كمية ونوعية برامج الرعاية الصحية

* اعتذر ثلاثة مشاركين عن عدم استطاعتهم تأييد اعتماد هذه التوصية.

التناسلية الشاملة (بما في ذلك، على سبيل المثال، تنظيم الأسرة، ورعاية صحة الأمهات والأطفال، ومنع ومعالجة العقم على نحو متكامل) وهي برامج تشكل مكونا رئيسيا من الجهود الرامية الى تحسين الصحة وتخفيض الخصوبة.

التوصية ٩

إن فريق الخبراء إذ يدرك أن مساهمة المرأة الاقتصادية لا تحظى بما تستحقه من أهمية وأنه قلَّما يُعترف بالدور الرئيسي الذي يمكنها القيام به في التغير الديموغرافي، يحث الحكومات على اتخاذ تدابير لإزالة الحواجز التي تحد من حقوق المرأة الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسية واتخاذ خطوات تضمن استقلال المرأة الاقتصادي.

التوصية ١٠

لما كان التحول الديموغرافي والوبائي السريع الجاري في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء يحدث تغييرات كبيرة في معدلات الاعتلال فيها، يوصي فريق الخبراء بإعادة تقييم أولويات القطاع الصحي بغية التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة لضمان اختيار أكثر الوسائل فعالية من حيث التكاليف وأكفئها لتوفير رعاية صحية للجميع.

التوصية ١١

يحث فريق الخبراء الحكومات على زيادة توعية الجمهور بالعواقب الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية المحتملة لوباء الإيدز، وإدماج هذه العواقب المحتملة في عملية التخطيط الوطنية واستنباط استجابات ملائمة لمعالجة منع الإيدز، وتلطيف المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي يرجح أن تنشأ عنها. وينبغي تشجيع الحكومات أيضا على وضع استراتيجيات شاملة للرعاية الصحية لمنع ومعالجة الأمراض المنقولة بالاتصالات الجنسية بهدف الإقلال من آثار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتفشي وباء الايدز، الى الحد الأدنى.

التوصية ١٢

إذ يقر فريق الخبراء بأن المعاشات التقاعدية وبرامج الضمان الاجتماعي لكبار السن غير كافية، أو منخفضة التغطية، أو غير موجودة على الإطلاق في كثير من البلدان، يوصي بإعطاء اولوية عليا لوضع "شبكة أمان" لكبار السن في هذه البلدان. وينبغي التشجيع على إجراء تخطيط طويل الأجل لتوقع الاحتياجات المتغيرة بمرور الوقت لكل من الصغار والكبار ومن هم في سن العمل وذلك من أجل ضمان توفير موارد كافية عندما وحيثما يلزم الأمر.

التوصية ١٣

يعتبر كبار السن، وهم مجموعة متغيرة الخواص ونشيطة، في المقام الأول من الموارد الهامة الأولى للتنمية. وإذ يدرك فريق الخبراء أن الصلات المترابطة بين الانماط الاجتماعية والثقافية، والسياسية،

والاقتصادية، والديموغرافية لها أثر عميق على بنية العائلة، والقرابة، والأسر المعيشية التي تعتبر بدورها محددات هامة لرفاه كبار السن، يوصي الحكومات بإبقاء هذه العوامل في الأذهان عند صياغة سياسات إنمائية طويلة الأجل.

التوصية ١٤

إذ يدرك فريق الخبراء أن هناك تغيرا ديموغرافيا سريعا بما في ذلك شيخوخة السكان، جاريا في مناطق كثيرة، يوصي ببذل جهود بحثية وإجراء تحليلات للسياسة بشأن تحقيق التكافؤ بين الأجيال في
مجال توسيع الموارد العامة والخاصة على السواء، وبشأن جمع الدعم العام القائم على المجتمع المحلي لكبار السن بشكل ملائم مع دعم الأسرة لهم، وبشأن الموارد المالية والبشرية اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من كبار السن.

التوصية ١٥

إذ يدرك فريق الخبراء تغاير خواص السكان المسنين وتغيُّر احتياجات الأفراد مع تغير العمر، يوصي الحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة للطاعنين في السن الذين يعتبرون في مجتمعات كثيرة أسرع شريحة سكانية متزايدة من حيث العدد الإجمالي للسكان. وينبغي بذل جهود خاصة لتمكين المعمرين جدا من البقاء في منازلهم ومجتمعاتهم المحلية الخاصة وذلك من خلال ضمان توفير دعم ملائم لهم.

التوصية ١٦

تُشجع الفريق الحكومات لدى قيامها بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على رصد الخصائص والاتجاهات السكانية بأقصى قدر من الدقة والشمول وعلى أساس منتظم من أجل توقع التغييرات المحتملة في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية لشتى المجموعات الفرعية من السكان. ويُشجع على وجه الخصوص جمع البيانات التي تُمكن من إجراء تحليلات مقطعية وعمودية.

التوصية ١٧

يمكن تعلم دروس قيمة من دراسة الترابط بين التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية من منظور مقارن يشمل بلدانا تشهد معدلات متباينة من التنمية الاقتصادية. ويحث فريق الخبراء المنظمات الدولية على التعاون فيما بينها وتلافي الازدواجية في جهودها الرامية الى جمع وتقاسم البيانات المقارنة ذات الصلة بالتحليل المقارن.

التوصية ١٨

إذ يدرك فريق الخبراء أن المقاييس الموجزة لنمو السكان والهيكل الديموغرافي هي مؤشرات هامة ومفيدة للظروف الديموغرافية العامة لمجاميع السكان الوطنية والاقليمية والعالمية، يوصي بالقيام خلال العقد القادم، بجمع بيانات دون وطنية متعلقة بالسياسة وبيانات اجتماعية، وثقافية، ومحددة من حيث العمر،

ومحددة من حيث العرق والجنس، على نحو أكثر انتظاما من أجل الحصول على الخواص الديموغرافية الضخمة المستترة خلف الاحصاءات الكلية.

التوصية ١٩

إذ يقر فريق الخبراء بتنوع المسائل الديموغرافية وضرورة وجود فنيين مدربين لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة، يحث الحكومات والمجتمع الدولي على دعم وتعزيز الدورات التدريبية رفيعة المستوى في الميادين الديموغرافية والميادين ذات الصلة في البلدان النامية.

- - - - -